رقم الوثيقة: EUR 45/005/2006(وثيقة للتداول العام)
بيان إخباري رقم : 045

المملكة المتحدة: سياسات الحكومة المتعلقة "بالحرب على الإرهاب" تعرض الناس لخطر التعذيب

أصدرت منظمة العفو الدولية اليوم (23 فبراير/شباط) تقريراً مؤلفاً من 83 صفحة يدين ويفضح التأثير الضار لسياسات مكافحة الإرهاب التي تتبعها المملكة المتحدة على حقوق الإنسان.

وشددت أيرين خان الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية على مدى القلق الذي يساور المنظمة قائلةً: "هناك اختلال خطير الآن في التوازن بين الإجراءات القاسية التي تتخذها المملكة المتحدة باسم الأمن وبين واجبها في حماية حقوق الإنسان. وتلطخ هذه التدابير صورة المملكة المتحدة ويُضعف قدرتها على تعزيز حقوق الإنسان في الخارج."

ويتضمن التقرير الجديد تحليلاً شاملاً لتأثير تدابير مكافحة الإرهاب التي تتخذها المملكة المتحدة على حقوق الإنسان، ويأتي عقب اجتماعات عُقدت مع كبار الوزراء في الحكومة. كما يوثق التقرير الكيفية التي حاولت بها المملكة المتحدة الالتفاف على الواجبات المترتبة عليها بالنسبة لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات المسلحة للمملكة المتحدة في العراق.

وقالت السيدة خان إن "حكومة المملكة المتحدة اتخذت تدابير تعميمية ونابعة من تصور خاطئ تضعف سيادة القانون بشكل خطير."

وينتقد التقرير حكومة المملكة المتحدة على ممارستها "التسلطية" في اعتقال الإرهابيين الأجانب المشتبه بهم على مدى سنوات استناداً إلى أدلة سرية. وعقب قرار صادر عن الهيئة القضائية العليا في مجلس اللوردات الذي اعتبر اعتقالهم قائماً على التمييز ومتعارضاً مع الحق في الحرية، فعوضاً عن الإفراج عنهم، سنت الحكومة تشريعاً يجيز إصدار "أوامر مراقبة" لتقييد حريتهم وحركتهم وأنشطتهم، سواء كانوا مواطنين بريطانيين أم لا.

وتعرض هؤلاء الأشخاص للاضطهاد الفعلي، مما تترتب عليه عواقب مدمرة بالنسبة للرجال وعائلاتهم. ومن خلال التقاعس عن مقاضاة هؤلاء الأشخاص وإخضاعهم بدل ذلك "لأوامر مراقبة" أو السعي لإبعادهم، تزيد حكومة المملكة المتحدة من سطوة السلطة التنفيذية متجاوزة المحاكم.

وأعلنت أيرين خان بأن "ما يثير القدر الأكبر من القلق هو الجهود التي تبذلها حكومة المملكة المتحدة لإضعاف الحظر المطلق المفروض على التعذيب."
وانتقدت منظمة العفو الدولية حكومة المملكة المتحدة بسبب سعيها للحصول على "تأكيدات دبلوماسية" من حكومات يُعرف بأن لديها سجلاً حافلاً في ممارسة التعذيب من أجل ترحيل أجانب متهمين بالإرهاب إلى هذه الدول. وقد سبق لها أن وقعت اتفاقيات مع الأردن وليبيا ولبنان وتجري مفاوضات مع الجزائر ومصر.

ودعت المنظمة حكومة المملكة المتحدة إلى الامتناع عن عقد مثل مذكرات التفاهم هذه مع دول معروف أن لديها سجل في ممارسة التعذيب، وقالت إنه ينبغي عليها عوضاً عن ذلك أن تركز جهودها على اجتثاث التعذيب وسوء المعاملة من خلال الترويج للإصلاح النظامي والقضائي.

وقالت أيرين خان إن "حكومة المملكة المتحدة تعترف ، من خلال طلب التأكيدات الخاصة، بأن المبعدين معرضون لخطر التعذيب، لكنها تتجاهل بأن هذه الضمانات غير قابلة للتطبيق ولا تساوي قيمة الورق الذي كتبت عليه. وهذا تخل فظيع عن المسؤولية ويشكل صفعة هائلة للحظر الدولي المفروض على التعذيب وسوء المعاملة. وتخلق المملكة المتحدة سابقة خطرة للغاية."

"وتشكل ممارسة التعذيب وسوء المعاملة ذروة فساد الإنسانية – وينبغي على المملكة المتحدة أن لا تفعل شيئاً من شأنه أن يضعف الحظر المطلق المفروض على التعذيب بموجب القانون الدولي."

ويتزامن صدور التقرير مع المطالبات المتزايدة بإغلاق مرفق الاعتقال الأمريكي في خليج غوانتنامو. وقد كررت منظمة العفو الدولية دعوتها لإغلاق مرفق خليج غوانتنامو وطلبت من المملكة المتحدة توضيح موقفها.

وقالت أيرين خان إنه "ينبغي على المملكة المتحدة فوراً أن تهتم بقضايا ما لا يقل عن ثمانية من مواطني المملكة المتحدة ما زالوا محتجزين في خليج غوانتنامو الذي لا يشكل مجرد 'استثناء' كما وصفه رئيس الوزراء، بل انحراف، وينبغي على المملكة المتحدة أن تستخدم النفوذ الذي تتمتع به لدى الولايات المتحدة للعمل على إغلاقه."

وقد حثت منظمة العفو الدولية حكومة المملكة المتحدة على:

- مقاضاة المتهمين بالإرهاب الذين تحتجزهم أو إطلاق سراحهم
- الامتناع عن إبعاد أشخاص إلى دول يمكن أن يتعرضوا فيها لخطر التعذيب
- وقف التفاوض على "التأكيدات الدبلوماسية" وعوضاً عن ذلك الترويج للتغيير المؤسسي في هذه الدول
- والمطالبة بالإفراج عن المقيمين البريطانيين المحتجزين في خليج غوانتنامو والدعوة إلى إغلاقه.

وتحذر المنظمة من عدم جواز التقليل من شأن التأثير العالمي لتدابير مكافحة الإرهاب التي اتخذتها المملكة المتحدة والأفعال التي ترتكبها في الخارج.

وقالت أيرين خان إن "المملكة المتحدة تُضعف قدرتها على الجهر بمعارضتها للأوضاع الخطيرة لحقوق الإنسان التي تحتاج إلى اهتمام منها، مثل نيبال والسودان، وستضعف سلطتها الأخلاقية إذا لم تبادر إلى تصحيح سجلها بشأن سياساتها المحلية لمكافحة الإرهاب."

انظر: *المملكة المتحدة – حقوق الإنسان: نكث الوعود* (رقم الوثيقة: EUR 45/004/2006)
http://web.amnesty.org/library/index/engeur450042006